

إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١

مقدمة

إلتزاماً بما نصت عليه قواعد الحوكمة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ يوليو ٢٠١٦ و قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية وتعديلاته بتاريخ يونيو ٢٠٢١ وكذلك تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية الصادرة في ديسمبر ٢٠٢١ بشأن القيد والشطب والذي تم اعتباره قاعدة أساسية نحو تطوير مفاهيم ومكونات الحوكمة داخل الشركة خلال عام ٢٠٢٣ وتأسيساً لمرحلة جديدة من الحوكمة لدى شركة إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية تم مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة المعمول بها لدى الشركة على عدة مستويات بدءاً من مراجعة هيكل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مروراً بإقرار معايير التقييم الذاتي الخاص بأعضاء المجلس لما في ذلك من أهمية لتعزيز قواعد الشفافية لدى شركة إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية وصولاً إلى مراجعة قواعد السلوك المهني.

وفي إطار تقديمنا لتقرير الحوكمة للعام ٢٠٢٣ فإننا نود التأكيد على إستمرار حرص شركة إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية على تطبيق افضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة والتي وضعت أطرها مقرارات لجنة بازل والقواعد الدولية للحوكمة وحددتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرها من الجهات والمؤسسات الدولية ذات الشأن مع الحرص على الإلتزام التام بقواعد وإرشادات الحوكمة الصادرة من الجهات الرقابية المصرية .

كما نؤكد على أنه لم يتم إتخاذ اي إجراءات ضد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل جهات رقابية أو قضائية مع عدم تسجيل أي مخالفة قانونية على الشركة لدى أيأ من الجهات الرقابية .



تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن العام المالي
٢٠٢٣ الخاص بشركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية

١. بيانات عن الشركة :

| | | | |
|--|---------------------------------|---|--------------------------|
| إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية | | | اسم الشركة |
| تقديم الدعم الفني والمالي والإداري للشركات التي تساهم بها الشركة والتي تعمل في مجال التحول الرقمي ومساعدتها في تنمية حجم أعمالها وأغراض أخرى . | | | غرض الشركة |
| ٢٥ سنة تبدأ من ٢٠٠٥/٦/٨ | المدة المحددة للشركة | ٢٠٢١/١٠/٠٤ | تاريخ القيد بالبورصة |
| خمسون قرشاً للسهم | القيمة الإسمية للسهم | الإستثمار ١٩٩٧/٨ المعدل بالقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ | القانون الخاضع له الشركة |
| ٩٢٤,٤٤٤,٤٤٤ | آخر رأس مال مصدر | ٤ مليارات جنيه | آخر رأس مال مرخص به |
| ٢٠٠٥/ ٦/ ٨ في ١٥.٢٦ | رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري | ٩٢٤,٤٤٤,٤٤٤ | آخر رأس مال مدفوع |
| أسماء عبد المنعم الوكيل | | | اسم مسئول الاتصال |
| مبنى ١٣ - ب ٨٢ - القرية الذكية - الكيلو ٢٨ طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى - الجيزة | | | عنوان المركز الرئيسي |
| ٠٢٣٨٢٧١٤٠٠ | أرقام الفاكس | ٠٢٣٨٢٧١٣٠٠ / ٠١٠٣٠٣١٩٤٠٤ | أرقام التليفونات |
| www.efinanceinvestment.com | | | الموقع الإلكتروني |
| asmaa_elwakil@efinance.com.eg | | | البريد الإلكتروني |

٢. هيكل الملكية :

| النسبة % | عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية ٢٠٢٣/١٢/٣١ | المستفيد النهائي | حصة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر |
|----------|--|--------------------------------------|--------------------------------------|
| ٢٥,٤٩ % | ٤٧١,٢٨٨,١١٢ | الشركة السعودية المصرية للإستثمار | الشركة السعودية المصرية للإستثمار |
| ٢١,٨٠ % | ٤٠٣,٢٣٢,٨١٦ | بنك الإستثمار القومي | بنك الإستثمار القومي |
| ٦,٦٨ % | ١٢٣,٦٣٦,٢٤١ | بنك مصر | بنك مصر |
| ٦,٦٨ % | ١٢٣,٦٣٦,٢٤٠ | شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي | شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي |
| ٦,٦٨ % | ١٢٣,٦٣٦,٢٤١ | البنك الأهلي المصري | البنك الأهلي المصري |
| ٦,٦٨ % | ١٢٣,٦٣٦,٢٤١ | الشركة المصرية للمشروعات الإستثمارية | الشركة المصرية للمشروعات الإستثمارية |
| ٧٤,٠١ % | ١,٣٦٩,٠٦٥,٨٩١ | | الإجمالي |



٣. مجلس الإدارة :

يرأس الشركة مجلس إدارة غالبيته من غير التنفيذيين من ذوى الخبرة والكفاءة التى تمكنه من توجيه وتسيير أمور الشركة بكل اقتدار وحرفية.

تشكيل مجلس الإدارة – اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١٠/٠٤ (القيد بالبورصة)

| م | اسم العضو | جهة التمثيل | صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل) | تاريخ الالتحاق بالمجلس | عدد الأسهم |
|----|---------------------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|------------------------|------------|
| ١ | إبراهيم علي بهاء الدين سرحان | | تنفيذي | ٢٠٢١/١٠/٠٤ | ٦٠٠٠٠٠ |
| ٢ | إبراهيم عبد السلام إبراهيم علي | عضو مستقل | مستقل | ٢٠٢١/١٠/٠٤ | |
| ٣ | هشام إبراهيم شعراوي | الشركة المصرية للمشروعات الإستثمارية | غير تنفيذي | ٢٠٢١/١٠/٠٤ | ١٢٣٦٣٦٢٤١ |
| ٤ | أحمد بن محمد بن سمران العنزي | الشركة السعودية المصرية للإستثمار | غير تنفيذي | ٢٠٢٢/١١/١٤ | ٤٧١٢٨٨١١٢ |
| ٥ | خالد بن عبد الله بن ناصر الحصان | | غير تنفيذي | ٢٠٢٢/١٢/٢٨ | |
| ٦ | داليا مصطفى كامل عبد الفتاح | بنك الإستثمار القومي | غير تنفيذي | ٢٠٢١/١٠/٠٤ | ٤٠٣٢٣٢٨١٦ |
| ٧ | خالد زكريا محمد أمين أبو الذهب | | غير تنفيذي | ٢٠٢١/١٠/٠٤ | |
| ٨ | *معتز جلال مطاوع إبراهيم | بنك مصر | غير تنفيذي | ٢٠٢١/١٠/٠٤ | ١٢٣٦٣٦٢٤١ |
| ٩ | *إيهاب محمد السيد درة | | غير تنفيذي | ٢٠٢٣/٠٨/١٤ | |
| ١٠ | محمد جميل محمود قنديل | البنك الأهلي المصري | غير تنفيذي | ٢٠٢١/١٠/٠٤ | ١٢٣٦٣٦٢٤١ |
| ١١ | أيمن عصمت محمود حسين | شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي | غير تنفيذي | ٢٠٢١/١٠/٠٤ | ١٢٣٦٣٦٢٤٠ |
| ١٢ | ندى محمد وصفى حسين مسعود | عضو مستقل | مستقل | ٢٠٢١/١٠/١٢ | |
| ١٣ | طارق محمود أحمد المحمودي | عضو مستقل | مستقل | ٢٠٢١/١٠/١٢ | |

*بنك مصر قام بتغيير ممثله في مجلس الإدارة السيد / معتز جلال مطاوع إبراهيم بداية من مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠٢٣ وقد حل بدلاً عنه في عضوية المجلس السيد / إيهاب السيد محمد درة ممثلاً عن بنك مصر بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٢٣.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حصلت الشركة على خطاب استثناء من الفصل بين الصفتين لاعتبارات الشركة الخاصة حيث أن الرئيس والعضو المنتدب هو شخص واحد والمرحلة الحالية تتطلب ثبات المركز القانوني للشركة عن طريق ثبات ووحدة التوجيه والجمع بين الصفتين.

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب مسئولاً بصفة رئيسية عن حسن أداء المجلس بشكل عام ويقع على عاتقه مسئولية إرشاد وتوجيه المجلس لضمان فاعلية أدائه ويتحلى بالخبرة المطلوبة والكفاءة والصفات الشخصية التى تمكنه من الوفاء بمسئوليته كما أنه يعد الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي بصفته الرئيس التنفيذي وله أوسع السلطات لإدارة شئون الشركة المالية والإدارية وهو المسئول عن تحديد الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل والتي تضمن تحقيق النمو للأرباح وحسن استخدام الأصول والموارد لتحقيق الفاعلية المالية ومن أهم مسئولياته :

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات .
- التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فاعلية تنفيذ القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجبات وظيفته.



- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.
- تنفيذ الإستراتيجية وخطة الشركة السنوية الموضوعية والمعتمدة من مجلس الإدارة .
- رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف أمورها اليومية، والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام الشركة ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة، واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة رضا العملاء عن الشركة.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للشركة والمعتمدة من مجلس الإدارة .
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بالتشاور مع أعضاء المجلس.
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال الشركة وتقييم أداءها، وكذلك تقرير حوكمة الشركات، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة الشركة.
- تحديد اختصاصات ومسئوليات كافة العاملين بالشركة وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة .

أمين سر مجلس الإدارة

ومن أهم مهامه ومسئوليته:

- معاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف .
- تدوين محاضر الاجتماعات وحفظها.
- متابعة استصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- الإعداد والتحضير لإجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة .
- الإعداد والتحضير لإجتماعات الجمعيات العامة العادية وغير العادية وحفظ محاضرها.
- متابعة توثيق المحاضر واستيفاء ملاحظات الجهات المعنية بشأنها.
- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان.
- تبني نشر فهم مبادئ الحوكمة بين أعضاء مجلس الإدارة والقيادات العليا وجميع العاملين بالشركة بما لا يتعارض مع دور الإدارات المعنية الأخرى بالشركة.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب .
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة .
- التنسيق مع اللجان المعنية في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم أعضاء المجلس وأعضاء اللجان، والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء.
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على دراية بأهم ما قد يحدث من مسئوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في أنشطة الشركة أو في الإطار القانوني الخاضعة له، وذلك في حدود مسئولياته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- تقديم المعلومات اللازمة عن الشركة للأعضاء الجدد وتقديمهم لباقي الأعضاء



٤. لجان المجلس

تشكيل اللجان

| المنصب في اللجنة | لجان المجلس | | | | | صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل) | اسم العضو | م |
|------------------|----------------|--------------|-------------------|-------------------------|------------------------|-------------------------------------|----------------------------|----|
| | لجنة الاستثمار | لجنة المخاطر | لجنة الإستراتيجية | لجنة الترشيحات والمزايا | لجنة المراجعة والحوكمة | | | |
| رئيس # * عضو | | | | | | تنفيذي | إبراهيم علي سرحان | ١ |
| | # | | | | | مستقل | إبراهيم عبد السلام إبراهيم | ٢ |
| | | # | | | | غير تنفيذي | هشام إبراهيم شعراوي | ٣ |
| | | | * | | | غير تنفيذي | أحمد بن محمد العنزي | ٤ |
| | * | | | * | | غير تنفيذي | خالد بن عبد الله الحصان | ٥ |
| | * | | | # | | غير تنفيذي | داليا مصطفى عبد الفتاح | ٦ |
| | | * | | | * | غير تنفيذي | خالد زكريا ابو الذهب | ٧ |
| | | | * | | | غير تنفيذي | *إيهاب السيد محمد درة | ٨ |
| | | | * | | | غير تنفيذي | *معتز جلال مطاوع إبراهيم | ٩ |
| | | | * | | | غير تنفيذي | محمد جميل محمود قنديل | ١٠ |
| | | | * | | | غير تنفيذي | أيمن عصمت محمود حسين | ١١ |
| | | | * | | | مستقل | ندی محمد وصفي مسعود | ١٢ |
| | | | | * | | مستقل | طارق محمود المحمودي | ١٣ |

*بنك مصر قام بتغيير ممثله في مجلس الإدارة السيد / معتز جلال مطاوع إبراهيم بداية من مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠٢٣ و حل بديلاً عنه في مجلس الإدارة السيد / إيهاب السيد محمد درة ممثلاً عن بنك مصر بتاريخ ١٤ اغسطس ٢٠٢٣.



سير إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لإجتماعات المجلس واللجان وإجتماعات الجمعية العامة.

تم عقد ١٠ جلسات لإجتماع مجلس الإدارة خلال العام وقد حضر كافة الأعضاء النسبة الكبرى من مرات الإنعقاد كما هو موضح بالجدول التالي:

| م | اسم العضو | مجلس الإدارة | الجمعية العامة (عادية/غير عادية) | لجنة المراجعة والحوكمة | لجنة المخاطر | لجنة الإستراتيجية | لجنة الترشيحات والمزايا | لجنة الاستثمار |
|----|----------------------------|--------------|----------------------------------|------------------------|--------------|-------------------|-------------------------|----------------|
| ١ | إبراهيم علي سرحان | ١٠/١٠ | ٣/٣ | | | | | |
| ٢ | إبراهيم عبد السلام إبراهيم | ١٠/١٠ | ٣/٢ | | | | | ٣/٣ |
| ٣ | هشام إبراهيم شعراوي | ١٠/١٠ | ٣/٢ | | ١/١ | | | ٢/٢ |
| ٤ | أحمد بن محمد العتزي | ١٠/٩ | ٣/٢ | | | ١/١ | | |
| ٥ | خالد بن عبد الله الحصان | ١٠/٨ | ٣/١ | | | | ٢/٢ | ٣/٢ |
| ٦ | داليا مصطفى عبد الفتاح | ١٠/١٠ | ٣/٣ | | | | ٣/٣ | ٣/٣ |
| ٧ | خالد زكريا أبو الذهب | ١٠/١٠ | ٣/٣ | ٦/٦ | ١/١ | | | |
| *٨ | إيهاب السيد محمد درة | ٤/٤ | ٢/٢ | | | | | |
| *٩ | معتز جلال مطاوع إبراهيم | ٦/٦ | ١/١ | | | ١/١ | | |
| ١٠ | محمد جميل محمود قنديل | ١٠/١٠ | ٣/٣ | | | ١/١ | | |
| ١١ | أيمن عصمت محمود حسين | ١٠/١٠ | ٣/٣ | | | ١/١ | | |
| ١٢ | ندى محمد وصفي مسعود | ١٠/٩ | ٣/٣ | | | ١/١ | | |
| ١٣ | طارق محمود المحمودي | ١٠/١٠ | ٣/٣ | | | | ٣/٣ | |

*بنك مصر قام بتغيير ممثله في مجلس الإدارة السيد / معتز جلال مطاوع إبراهيم بداية من مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠٢٣ كما حل بديلاً عنه في مجلس الإدارة السيد / إيهاب السيد محمد درة ممثلاً عن بنك مصر بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٢٣.

لجان المجلس:

يساعد مجلس الإدارة في تولي مسئولياته وواجباته عدد خمسة لجان مختصة منبثقة عنه. ترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وذلك لمساعدته على القيام بمهامه على خير وجه والارتقاء بكفاءته وتشمل اللجان المنبثقة عن المجلس وهي :-
لجنة المراجعة والحوكمة ،ولجنة المخاطر ،ولجنة الترشيحات والمكافآت ،ولجنة الإستثمار ولجنة الاستراتيجية .

لجنة المراجعة والحوكمة :

هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتتكون من أعضاء غير تنفيذيين و مستقلين كما تضم عضوان خارجين على درجة كبيرة من الخبرة في مجال المراجعة والحوكمة ومن أهم أهداف اللجنة الآتي :

- التأكد من سلامة القوائم المالية.
- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الإلتزام بتطبيقها.



- فحص ومراجعة أليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- اقتراح تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- التأكد من تطبيق الأساليب الرقابية للمحافظة على أصول الشركة وإجراء التقييم الدوري للإجراءات الإدارية للتأكد من الإلتزام وإعداد تقارير لمجلس الإدارة .
- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.
- إعداد تقرير سنوي عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد.
- مراجعة التقرير السنوي للشركة وتقرير مجلس الإدارة وبالأخص فيما يتعلق ببند الإفصاح وغيرها من البنود ذات الصلة بحوكمة الشركات.
- دراسة ملاحظات الجهات الرقابية على تطبيق الحوكمة بالشركة وأخذها في الاعتبار ومتابعة ما تم بشأنها.
- وضع الآلية المناسبة التي من خلالها يتمكن العاملون في الشركة من تقديم ملاحظاتهم بشأن أي تجاوز للأنظمة الداخلية للشركة بما في ذلك الأنظمة ذات العلاقة بإعداد القوائم المالية على أن تضمن تلك الآلية ضمان عدم الإخلال بحقوق مقدم الملاحظة بسبب تقديمه لها بشرط حسن النية.
- وضع الإجراءات المناسبة لمباشرة ومتابعة ملاحظات العاملين في الشركة وضمن إستقلالية تلك الاجراءات.

لجنة المخاطر :

- تتكون لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء ومن أهم مسؤولياتها الأتي:
- وضع استراتيجيات وسياسات شاملة لإدارة المخاطر بما يتناسب مع طبيعة وحجم أنشطة الشركة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للشركة، والتحقق من تنفيذها ومراجعتها وتحديثها بناءً على المتغيرات الداخلية والخارجية للشركة.
 - تحديد مستوى مقبول للمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة والحفاظ عليه والتحقق من عدم تجاوز الشركة له.
 - التحقق من جدوى استمرار الشركة ومواصلة نشاطها بنجاح، مع تحديد المخاطر التي تهدد استمرارها خلال الإثني عشر شهراً القادمة.
 - الإشراف على نظام إدارة المخاطر بالشركة وتقييم فعالية نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة؛ وذلك لتحديد أوجه القصور بها.
 - ضمان مراجعة المخاطر الرئيسية على أساس ربع سنوي.
 - التأكد من أن موظفي الشركة والسياسات والعمليات والمعدات محمية بشكل استباقياً من التهديدات السيبرانية .
 - تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر.
 - ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر.
 - تلقي تقارير نصف سنوية عن الحوادث والشكاوى والتأكد من أن أي إجراءات تصحيحية تتخذ في أعقاب هذه الحوادث والشكاوى كافية.
 - النظر في أي إجراء ضروري محدد في الاستعراضات في أعقاب الحوادث الخطيرة، أو من الاستعراضات التي تجريها عمليات المراجعة الداخلية أو الخارجية والموافقة عليها.
 - مراجعة ما تثيره لجنة المراجعة من موضوعات قد يكون لها تأثير على إدارة المخاطر بالشركة.

لجنة الإستثمار :

تتكون اللجنة من خمسة من أعضاء ويترأسها عضو مستقل ومن أهم مسؤولياتها:

- الفهم والإلمام بأهداف الشركة الإستثمارية وكيف تدعم مهمة الشركة.
- وضع السياسات والإرشادات الإستثمارية للشركة ومراجعتها بانتظام.
- التوصية بترشيح الإستثمارات المستقبلية للشركة للاعتماد من المجلس.
- مراقبة أداء الصناديق الإستثمارية ودراسة مدى تأثيرها على سياسات الشركة وإرشاداتها.
- مراقبة أداء مديري الإستثمار وتقييمهم والنظر في الاحتفاظ أو إستبدال أي فرد منهم وتقييم أداء صناديق الإستثمار في المحفظة.
- مراجعة خلفيات أعضاء اللجنة للتأكد من عدم وجود تعارض في المصالح.



- تفسير سياسات الإستثمار وحل الأسئلة المرتبطة بالمحفظة.
- تحديد مبلغ الإشتراكات اللازم لمحفظة الشركة.
- إخطارات التوريد والتقارير والإفصاحات كما هو مطلوب بموجب سياسة الشركة أو قوانينها ولوائحها وتعليمات الجهات الرقابية والقوانين المحددة لعمل الشركة.
- مراجعة الرسوم التي تكبدها المحفظة للتأكد من أنها معقولة.
- إعداد وحفظ النماذج اللازمة حسب ما تقتضيه القوانين واللوائح.
- مراجعة البيانات المالية المدققة وغير المدققة للمحفظة والتقارير المالية الأخرى.
- تقوم بإجراء التعديلات وتصحيح الأخطاء في المحفظة حسب الضرورة.
- اختيار ومراقبة واستبدال المستشارين الداخليين والمستشارين الخارجيين للمحفظة من أجل فعالية وملاءمة المسؤوليات.
- مواكبة التغييرات في القوانين واللوائح وإعداد التعديلات على المحفظة كما هو مطلوب.

لجنة الترشيحات والمزايا :

- تتكون اللجنة من عدد أربعة أعضاء ومن أهم مسؤوليات اللجنة:
- دراسة إحتياجات الشركة من الكوادر البشرية ذات الكفاءة لشغل المناصب الرئيسية فضلاً عن وضع معايير إستراتيجية لإنتخاب أو تعيين عضو مجلس الإدارة .
 - تحديد مسؤوليات أعضاء المجلس من التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، ووضع التوصيف الوظيفي للقيادات التنفيذية العليا بالشركة.
 - وضع سياسة واضحة لتتابع السلطة في الشركة لضمان استمرارية أعمال الشركة من خلال توافر الكوادر ذات الكفاءة بشكل مستمر.
 - تقديم المقترحات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة .
 - تقديم المقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء بمجلس الإدارة .
 - التحقق بصفة مستمرة من استقلالية أعضاء المجلس المستقلين والتأكد من عدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
 - حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
 - تكون اللجنة مسئولة بشكل كامل عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالشركة وتقديم المقترحات بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أن يشمل ذلك كل المعاملات المالية بما في ذلك البدلات والمرتبات والمزايا العينية وأسهم التحفيز.
 - وفيما يتعلق بأسهم التحفيز، تحرص اللجنة فيها ألا تكون حافزاً على اتخاذ القرارات التي تحقق مصلحة الشركة في الأجل القصير فقط، وإنما يجب أن تكون أيضاً مرتبطة بما يحسن أداء الشركة على المدى الطويل.
 - الإهتمام بالوظائف الرقابية بالشركة مثل المراجعة الداخلية والالتزام والتأكد من إلتزامهم بشكل يتناسب مع مؤهلاتهم ومدى انجازهم لأهدافهم، وبالشكل الذي لا يؤثر على استقلاليتهم.
 - تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات التي تمنحها الشركة لموظفيها ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة الشركة على استقطاب أفضل الكوادر والإحتفاظ بها لضمان تحقيقها لأهدافها.
 - تكون اللجنة مسئولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يتعلق بالمرتبات والمكافآت بالشركة ويتم مراجعتها بشكل دوري وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي تتعرض له الشركة مع إيضاح الأسس التي اتخذتها اللجنة لعمل تلك السياسات.
 - وضع ومتابعة سياسة إسترداد مكافآت وإستحقاقات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين بالشركة في حال ثبوت قيامهم بأي إنتهاكات أو إختلاسات لمقدرات الشركة.

لجنة الإستراتيجية :

- تتكون اللجنة من ستة أعضاء ومن أهم مسؤولياتها:
- مراجعة الخطة الإستراتيجية الشاملة للشركة.
 - تقييم الإستراتيجية العامة للشركة فيما يتعلق بعمليات الإندماج والإستحواذ.
 - الاستجابة لأي مبادرات إستراتيجية يحددها مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في أي وقت بما في ذلك الخروج من خطوط الأعمال الحالية والدخول في أعمال جديدة والمشاريع المشتركة والاستحواذات والاستثمارات التجارية والأصول وتوسعات الأعمال.
 - مساعدة الإدارة في تطوير إستراتيجية الشركة بما في ذلك مراجعة ومناقشة الإتجاه الإستراتيجي والمخاطر المرتبطة بإستراتيجية الشركة.

- مراجعة عملية التطوير والموافقة والتعديل مع الإدارة الإستراتيجية للشركة وخطتها الإستراتيجية.
- متابعة وضع وتنفيذ استراتيجية إتصال الشركة مع السوق المالية المحلية والخارجية وفتح قنوات اتصال مع المستثمرين ونقل آراء السوق واهتمامات المستثمرين إلى المجلس بشكل مستمر.
- وضع السياسات والإرشادات الاستراتيجية للشركة ومراجعتها بانتظام.
- مساعدة وتوجيه الإدارة العليا في تحديد القضايا الرئيسية والخيارات والتطورات الخارجية والتي تؤثر على استراتيجية الشركة.
- الإجتماع مع الإدارة بشكل دوري.
- فهم الأهداف الإستراتيجية للشركة وكيف تدعم مهمة الشركة لمراقبة وتقييم وضع الشركة مقابل أهدافها الإستراتيجية.



البيئة الرقابية :

نظام الرقابة الداخلية:-

إن مجلس الإدارة مسئول وبشكل كامل عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة، حيث تم إنشاء سياسات خاصة ، وإجراءات وإرشادات وضوابط تشمل كافة عمليات الشركة ووضع حدود فاصلة للمسئولية والأداء لمراقبة العمليات وتطبيق الصلاحيات وعمليات التفويض لتنفيذ العمليات اليومية . كما يتم وضع سياسات واضحة للتحقق من الفصل بين المهام علاوة على تعزيز وجود الرقابة الثنائية في جميع العمليات . إن مسئولية تطبيق نظام رقابة فعال على مستوى الشركة هي مسئولية مباشرة لكل موظف داخل الشركة ، وتعمل الأدوات الرقابية الداخلية القائمة والمطبقة على توفير التأكيد المطمئن لسلامة وصحة البيانات المالية وحفظ وضمان الأصول.

وتقوم لجنة المراجعة والحوكمة في هذا الصدد وبالنيابة عن مجلس الإدارة بمراجعة دورية لإطار الرقابة الداخلية وتقييم النظم الداخلية من خلال أعمال التقييم التي يقوم بها قطاع المراجعة الداخلية بالإضافة إلى عمليات المراجعة التي يقوم بها مراقب الحسابات الخارجي. وبناءً على الملاحظات والتوصيات والنصائح المقدمة من لجنة المراجعة والحوكمة يتأكد المجلس من توفر العناصر الفاعلة للرقابة الداخلية الصحيحة بالشركة، حيث تعزز إدارة المراجعة الداخلية إرساء دعائم هذا النظام وذلك من خلال مايلي:

إدارة المراجعة الداخلية

لدى شركه إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية قطاع مستقل بآليات عمل واضحة ودور مصمم خصيصاً لإضافة المزيد من القيمة إلى عمليات الشركة والإرتقاء بأدائها ، وتقع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية للشركة مسئولية تحديد وإعداد التقارير حول الخلل أو الضعف في أنظمة وعمليات الشركة بهدف تعزيز الرقابة وتقليل المخاطر في أنشطتها ؛ حيث تقوم الإدارة بالتدقيق على أنظمة وعمليات الرقابة الداخلية من خلال تغطية متخصصة للتحقق من تقييم المخاطر والتحقق من كفاءة وفعالية الإجراءات المستخدمة والالتزام بقواعد وآليات الرقابة الموضوعية من قبل الإدارة ، والتأكد من الإلتزام بكافة الأنظمة واللوائح والإجراءات الداخلية ، وصحة ومصداقية المعلومات التي يتم توفيرها للإدارة ، كما يقوم قطاع المراجعة الداخلية برفع التقارير إلى مجلس الإدارة بشكل مباشر من خلال لجنة المراجعة والحوكمة.

إدارة الإلتزام:

لدى شركه إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية إدارة للإلتزام تقوم بمراقبة وإعداد التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام التي تضم مخاطر العقوبات القانونية والغرامات المالية أو الإضرار بسمة الشركة نتيجة عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية والأحكام وميثاق السلوك المهني ومعايير الممارسات الرشيدة المتعلقة بالحوكمة ؛ حيث يتم مراقبة ومتابعة الإلتزام بأية توجيهات أو تعليمات يصدرها الجهات الرقابية وتتضمن مهامها أيضاً التأكد من تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل واللوائح التي تصدر عن وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، كما تعمل الإدارة على زيادة الوعي بقضايا الإلتزام داخل الشركة حيث يتم الرد على جميع الاستفسارات المتعلقة بالقوانين والتعليمات الرقابية فيما يخص الأنشطة او المشاركات التي تعقدها الشركة مع اطراف خارجية ، كما يتم دورياً عقد الدورات التدريبية لموظفي الشركة بغرض زيادة الوعي حول مبادئ الإلتزام / مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، كذلك يتم مراقبة العمليات المالية والمصرفية المشتبه بها وذلك بغرض تجنب الدخول في أي عمليات مشتبه بضلوعها في عمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب .

إدارة المخاطر :

تعتبر إدارة المخاطر من العناصر الهامة بالنسبة للشركة لضمان استمرار تحقيق الربحية والاستدامة علماً بأن كل موظف مسئول عن التعامل مع المخاطر المحتملة عند القيام بواجباته، وتتم صياغة سياسات وإجراءات المخاطر في الشركة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع القيود الملائمة للحد من آثارها ومراقبة وتقييم مسبباتها بشكل دائم واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها ، ويتولى مجلس الإدارة المسئولية الكاملة فيما يتعلق بالإشراف على تطوير استراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وأطر العمل والسياسات، وتعتبر لجنة المخاطر السلطة

التنفيذية الأعلى في الشركة المنوط بها التعامل مع مختلف قضايا المخاطر ، حيث تهتم اللجنة بتطبيق سياسة إدارة المخاطر ومراجعة سياساتها لصالح الشركة ،تقييم أنشطة إدارة المخاطر وآليات الرقابة وتقييم وتحديد مخاطر الشركة التشغيلية والسوقية والإستراتيجية والقانونية وتلك المتعلقة بصورة وسمعة الشركة ، وضمان تطبيق الخطط العملية لمراقبة وإدارة هذه المخاطر ، وبغرض الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية للشركة فقد قامت إدارة المخاطر بتقديم خطة شاملة عن المخاطر وإعداد سياسة خاصة بها .

إدارة الحوكمة :

تهدف إدارة الحوكمة بالشركة إلى المساعدة على توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة ومتابعة تطبيقها وزيادة فاعليتها وتتبع لجنة المراجعة والحوكمة، ومن أهم مسئوليات إدارة الحوكمة الأتي :

- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين .
- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالشركة .
- مراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في كافة أعمال الشركة وإدارتها .
- مراقبة مدى التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للشركة .
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالشركة وكافة الاطراف الاخرى .
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين المساهمين ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح .
- تحسين مناخ العمل بالشركة من خلال تطبيق ميثاق قواعد السلوك المهني الخاص بالشركة مع تحديد مسئوليتها الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع .
- مراقبة مدى التزام الشركة بمسئوليتها تجاه البيئة وترسيخ مبادئ ومنهجيات مستدامة خلال أعمال الشركة اليومية.

مراقب الحسابات :

عينت الشركة السيد الأستاذ/ محمد طارق مصطفى ناجي الشريك بمكتب KPMG حازم حسن مراقبا لحسابات الشركة بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ - كان أول تعيين لسيادته - وهو ممن تنطبق فيهم كافة الشروط المنصوص عليها ومن المقيد في السجل الخاص بمراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية ،وتعمل إدارة الشركة عن طريق لجنة المراجعة والحوكمة على توفير استقلالية كاملة له وكما تقوم اللجنة بمناقشة تقرير مراقب الحسابات وإصدار توصياتها بشأنه ولم يكن هناك أي خلاف بوجهات النظر خلال العام المنقضي .

الإفصاح والشفافية :

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي:-

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وكذا الأحداث الجوهرية بما لايؤثر على وضع الشركة في الأسواق التي تعمل بها وإبلاغ البورصة المصرية بتلك المعلومات ونشره بالشاشات الخاصة بالبورصة المصرية وكذلك نشرها على الموقع الإلكتروني للشركة ، كذلك يتم الإفصاح عن المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة علماً بأن الشركة لم يفرض عليها أي مخالفات او أحكام خلال العام .

علاقات المستثمرين

الشركة لديها إدارة لعلاقات المستثمرين وهي حلقة الوصل بين إدارتها والمساهمين والمستثمرين والمحللين ويرأسها مدير ذو مهارة وكفاءة عالية وهو السيد الدكتور/ أحمد محمد السيد، ويقع ضمن أبرز مهام إدارة علاقات المستثمرين الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرض النمو المستقبلية لها والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها فضلاً عن توفير الإفصاح والشفافية اللازمين بما يحقق أثراً إيجابياً على تحقيق السيولة وخفض تكلفة التمويل على المدى الطويل، كما أن علاقات المستثمرين تمكّن مجلس الإدارة من فهم أسباب أداء أسهم الشركة وانعكاس ذلك الأداء على قيمتها العادلة طبقاً لما توفره الشركة من معلومات عن أدائها وإمكانياتها ومستقبلها ومدى إلتزام الشركة بقواعد الإفصاح والشفافية والتواصل مع المستثمرين ومدى وضوح رؤيتهم وتقييم سوق الإستثمار لها .



أدوات الإفصاح :

التقرير السنوي

تصدر الشركة تقريراً سنوياً يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين ويشمل هذا التقرير الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية وماتهدف الشركة إلى تحقيقه خلال السنة القادمة، ويحتوي التقرير السنوي على ما يلي :

- كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- رؤية وأهداف الشركة.
- تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها.
- الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة .
- تحليل السوق الذي تعمل به الشركة.
- مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.
- تحليل المركز المالي للشركة.
- تقرير عن الحوكمة.
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة .
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة .

تقرير مجلس الإدارة

تصدر الشركة سنوياً تقرير لمجلس الإدارة وذلك إعمالاً لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية للعرض على المساهمين والجهات الرقابية ويتضمن :

- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية .
- التغيرات الرئيسية في هيكل الشركة الإداري.
- تشكيل مجلس الإدارة وعدد مرات انعقادها.
- متوسط عدد العاملين بالشركة.
- تقرير عن مدى التزام الشركة بحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

تقرير الإفصاح

تصدر الشركة تقارير الإفصاح بشكل منتظم ومتناسق مع التعليمات الرقابية و تتضمن الآتي :

- بيانات الاتصال بالشركة .
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الإتصال به .
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون ٥ % فاكتر من أسهم الشركة .
- التغيرات في مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس .

أمن المعلومات

تدرك مجموعة إي فاينانس أهمية الحفاظ على أمن المعلومات والبيانات فنحن ملتزمون بتقديم أفضل مستوى من الحماية والأمان للمعلومات الرقمية وغير الرقمية حيث أن هدفنا بناء أنظمة أكثر أماناً والتصدي للهجمات والمخاطر السيبرانية وذلك من خلال تطبيق أحدث التقنيات والمعايير الدولية في مجال أمن المعلومات، و تدرك مجموعة إي فاينانس أهمية ودور أمن المعلومات في حماية وتأمين استثمارتها الرقمية مع توفير خدمات الأمن السيبراني والدعم لعملاءها فيما يخدم تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل آمن ومستدام من خلال تأمين المعلومات والأنظمة وفقاً للضوابط الوطنية والقواعد القياسية الدولية ووفقاً لطبيعة عمل كل منظومة بشكل يدعم إتاحة الخدمات على مدار الساعة بما يساهم في رفع درجات الاعتمادية على البنية التحتية المعلوماتية للمجموعة وذلك في إطار من تطوير وتنمية قدرات أمن المعلومات والردع الرقمي بما يساهم في حماية الحدود الرقمية للخدمات التي تقدمها المجموعة. وفي هذا الإطار تلتمز مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية بتكوين فرق امن المعلومات متنوعة الكفاءات والخبرات بما يتناسب مع طبيعة الأنشطة والقطاعات التي تعمل بها المجموعة. كما نحرص و نلتزم بتنفيذ برامج التدريب السنوية لفرق امن المعلومات بما يحقق المستهدفات الخاصه بشهادات الاعتماد الدولية في جميع مجالات عمل امن المعلومات مع ضمان استمرار تلبية متطلبات استمرارية الاعتماد لجميع أعضاء فرق امن المعلومات، هذا بالإضافة للمشاركة المستمرة في المعارض الدولية والمحلية والمؤتمرات التخصصية في مجال امن المعلومات بما يحقق المتطلبات المعرفية و الاطلاع علي احدث التطورات التقنية في ادوات و اساليب امن المعلومات و تبادل الخبرات مع الجهات الفاعله محليا واقليميا وعالميا. ونؤكد حرص المجموعة علي تنظيم عمل وحداتها وانشطتها بما يتناغم مع التوجهات الوطنية ويساهم بشكل فعال في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٢٣ حيث تعمل ادارة امن المعلومات علي تحقيق ذلك التناغم من خلال التنسيق بين انشطتها بما يحقق اضافة ايجابية بشكل مباشر وغير مباشر لتحقيق اهداف الرؤية حيث تتشابه انشطه امن المعلومات بشكل مباشر مع مجموعه من اهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تناسب نشاط الشركة وهي الأهداف الأول والثالث والسادس والسابع وذلك على النحو التالي :-

الهدف الأول: جودة الحياة

في إطار تعزيز أعمال تطوير البنية التحتية الرقمية و تأمينها وحمايتها من المخاطر السيبرانية المحتملة من خلال العمل علي محوري ضبط إجراءات وسياسات وأساليب أمن المعلومات بما يحقق الاعتماد والامتثال مع القواعد الوطنية والمعايير الدولية في هذا الشأن و محور الأمن الرقمي للتصدي للهجمات السيبرانية المحتملة، مما يحقق أعلى درجات الاعتمادية علي البنية التحتية الرقمية و يؤدي الي تعظيم عوائد الاستثمار في المنظومة التي يتم تطويرها وإتاحة خدمات معلوماتيه رقمية بشكل أيسر للمواطنين، حيث تقوم فرق أمن المعلومات بالمجموعة بتنفيذ أنشطة مراجعة الهياكل المعمارية الأمنية بجانب نماذج التهديدات المحتملة للمشروعات التي يتم تطويرها ونشرها بالاعتماد على البنية التحتية الرقمية المؤمنة، كما تم ميكنة عمليات مراجعة صلاحيات المستخدمين على مستوى جميع عناصر البنية التحتية الحرجة بالمجموعة لتعزيز مستويات الحماية بالمجموعة ومراجعة سياسات تأمين النهايات الطرفية وإجراءات استخدام شبكات وأنظمة المجموعة كما تم الانتهاء من عمليات تحديث انظمة التشغيل على مستوي المجموعة وفقا لأخر التحديثات مع تعديل تأمين نقاط قبول المدفوعات (POS) وتحديث خوارزميات التشفير لرفع مستويات التأمين إلى أقصى الدرجات وفقاً للقواعد لقياسية الدولية المعمول بها محلياً ودولياً.

الهدف الثالث: اقتصاد قوي تنافسي

الاستثمار في البشر من أجل إنتاج المعرفة، شكل الركيزة الأساسية لمنظومة التدريب و التطوير المستمر في قطاع أمن المعلومات بهدف الحصول على أعلى درجات الكفاءة والفاعلية، وهو ما أدى إلى توسيع قاعدة عملاء خدمات أمن المعلومات بما يشمل المستوي الإقليمي إضافة إلى العملاء المحليين مما يساهم في توفير مصدر للعملة الأجنبية، حيث تم استحداث وتفعيل تقديم خدمات في مجال أمن المعلومات لم تقدم من قبل بالسوق الوطني وكانت قاصرة على الشركات العالمية فقط مثل خدمات جمع وتحليل الأدلة الرقمية الجنائية بهدف دعم مشروعات وعملاء المجموعة، حيث قامت فرق أمن المعلومات بتقديم خدمات التصدي للهجمات السيبرانية وجمع وتحليل الأدلة الرقمية الإلكترونية لمجموعة من عملاء المجموعة، واعتباراً من يناير ٢٠٢٤ سوف نقوم بتقديم خدمات التصدي وجمع وتحليل الأدلة الجنائية الرقمية عن بعد على مستوي المؤسسات (Enterprise DFIR) كأول شركة محلية تقدم هذا النوع من الخدمات. كما تم توسيع نطاق تقديم خدمات أمن المعلومات إلى خارج القطر المصري والنجاح في التعاقد من أحد أكبر البنوك بالمملكة الأردنية الهاشمية وكافة فروعها بالعالم، إضافة إلى تقديم خدمات مركز عمليات أمن المعلومات (SOC) إلى واحد من أكبر البنوك الأجنبية العاملة بالسوق المصري.

الهدف السادس: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع

يعد محور الحوكمة والامتثال هو أحد الركائز الأساسية لانشطة أمن المعلومات فهو الدرع الاساسي لعمليات أمن المعلومات، حيث يعمل قطاع أمن المعلومات علي تطبيق و تنفيذ أكثر من ١٠ برامج امتثال وفقاً للقواعد والمعايير القياسية المعمول بها في قطاعات الأعمال، حيث تم اعتماد إطار عمل (DevSecOps) للتنسيق بين كل من قطاع التطوير والتشغيل وأمن المعلومات، كما تم تقديم مختلف خدمات أمن المعلومات بالتنسيق مع إدارة الامتثال والمخاطر والاعتماد (GRC) للوفاء بجميع متطلبات الشهادات الاعتماد المختلفة مثل (PCI DSS , PCI PI , PCI CP , ISO 270001) إضافة الي متطلبات البنك المركزي المصري علي مستوي المجموعة. كما تم تجديد شهادة اعتماد (PCI-DSS) الخاصة بـ e-finance مع توسيع نطاق اعتماد شهادة (PCI-DSS) ليشمل عمليات التسوية المالية – واجهات التكامل البرمجية (API Gateway – عمليات إدارة وتشغيل وحدات ATM)، إضافة إلى نطاق الاعتماد السابق، و تجديد شهادة اعتماد (ISO 27001:2022) الخاصة بـ e-finance مع توسيع نطاق اعتماد الشهادة ليشمل خدمات التحصيل الإلكتروني إضافة إلى نطاق الاعتماد السابق. إلى جانب إتمام عمليات اعتماد تقرير شهادة (SOC2) الخاصة بـ e-finance ولأول مرة النجاح في الحصول على شهادة اعتماد (PCI-DSS) لشركة eKhaless لتتضمن نطاقات خدمات (استقبال مدفوعات البطاقات المصرفية – تطبيقات الهاتف المحمول – عمليات التسويات المالية)، مع إتمام اعمال اعتماد شركة e-Cards لشهادة (PCI-DSS) لتشمل عمليات إصدار البطاقات عن طريق واجهات التكامل البرمجية (Card Issuing using APIs) لأول مرة، واجتياز متطلبات اعتماد شهادة (ISO 27001:2022) وشهادة (PCI CP) لصالح شركة e-Cards، إضافة إلى النجاح في تجديد متطلبات اعتماد سلطة التصديق الوطني الحكومي (Gov CA) لشهادة (ISO 27001:2022) لأول مرة

الهدف السابع: السلام والامن المصري

يمثل الأمن المعلوماتي (السيبراني) أحد الدعائم الأساسية للتوسع في تطوير خدمات متطورة وفعاله تتمتع بدرجات اعتمادية عالية وخاصة الخدمات ذات الطبيعة الجماهيرية، و هو ما تعمل فرق أمن المعلومات بشكل دائم علي ضمانه، حيث قامت فرق أمن المعلومات بتنفيذ عدد ٨٩ دورة تصدي وتقييم للوضع الأمني بما يعادل (٦٨٠) يوم عمل على مستوي مشروعات المجموعة بمختلف تنوعها وبما يوازي ٣٠٦٠٠٠ دولار أمريكي كمتوسط سعر يوم العمل بالسوق المحلي، كما تم التصدي بنجاح لجميع محاولات الهجوم على عناصر البنية التحتية الحرجة وكافة الخدمات العاملة بنسبة ١٠٠٪ من نجاح عمليات الاحتواء والتصدي، وتم التصدي للعديد من المحاولات ذات درجه خطورة فائقة ومع الوضع في الاعتبار أن هذه المحاولات تم تخطيطها وتنفيذها بأساليب معقدة تتجاوز حوادث أمن المعلومات التي تم رصدها مؤخراً بالسوق المحلي.

كما تم تعزيز قدرات مركز عمليات أمن المعلومات والتي أدت إلى تحسين متوسط زمن الكشف عن الأنشطة الضارة (Mean Time to Detect) ومتوسط زمن الاستجابة لمحاولات الهجوم (Mean Time to Response) للتوافق مع المعايير العالمية مع تعزيز الأدوات المستخدمة بالتكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تعميم عمليات الدخول الموثق بشكل مزدوج (MFA) لجميع مستوئي أنظمة البنية التحتية وأنظمة المعلومات الحيوية.

الموقع الإلكتروني

الشركة لديها موقع إلكتروني على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، ويتم تحديثه بالمعلومات المنشورة بشكل مستمر وإتاحة إمكانية للتواصل مع الشركة بسهولة مع الإلتزام بمتابعة الرد على الرسائل والاستفسارات التي تتلقاها الشركة من خلاله، كما يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة مايلي :

- نبذة عن الشركة ورؤيتها ورسالتها واستراتيجيتها .
- تشكيل مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا.
- معلومات عن نشاط الشركة ومنتجاتها ونطاق عملها .
- التقارير السنوية للشركة .
- القوائم المالية ونتائج الأعمال الدورية والسنوية .
- صفحه علاقات المستثمرين وكيفية الإتصال بها .

المواثيق والسياسات :

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يتوافر لدى الشركة ميثاق الأخلاق والسلوك المهني والتي تهدف إلى وضع قواعد أخلاقية وسلوكية احترافية يلتزم بها جميع موظفي الشركة وتهدف أيضا إلى توضيح المخالفات التي يجب على الموظفين تجنبها، وإدارة الموارد البشرية هي المسئولة عن وضع هذه السياسة ومتابعة تطبيقها كما أنه يتم مراجعتها كل فترة والرقابة على تنفيذها من خلال قطاع المراجعة الداخلية داخل الشركة وذلك للتأكد من مدى توافق محتواها مع بيئة العمل وأي مستجدات أو تغييرات تتطلب تعديل السياسة .

سياسة تتابع السلطة

تهدف إلى التأكد من توافر الخبرات المطلوبة للمناصب الرئيسية والمؤثرة ، وتلبية متطلبات التوسع في الأعمال المستقبلية إن وجدت ، والترقي وتشجيع التطوير المهني للموظفين عن طريق تحديد قائمة بالموظفين المرشحين لشغل المناصب المحورية التي قد تؤثر على استمرارية الأعمال بالشركة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تتوافر لدى الشركة سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتي تهدف إلى تشجيع العاملين بالشركة للإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية ، حيث تتيح تلك السياسة لجميع العاملين ، أو مقدمي الخدمات فرصة الإبلاغ عن المخالفات بشكل سري مع ضمان الحماية الكاملة من التعرض للفصل أو التأثير سلبياً بأي شكل من الأشكال ، وتلتزم تلك السياسة بإجراء التحقيق الفوري في كافة البلاغات المقدمة واتخاذ الإجراءات المناسبة إذا ما ثبت صحة البلاغ .

سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

تتوافر لدى شركة إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية سياسة تداول الداخلين والتي تهدف إلى التحكم بعمليات الداخلين على أسهم الشركة وضمان عدم استغلال المعلومات الداخلية في تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة ، حيث تتضمن السياسة العديد من الضوابط ومنها الحصول على موافقة عدد من الإدارات بالشركة قبل التداول والفترة المغلقة التي لايسمح فيها بتداول الداخلين ، بالإضافة إلى ذلك يلتزم جميع موظفي وأعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن عضويتهم في مجالس إدارات الشركات الأخرى .

المسئولية المجتمعية للمؤسسة:

تعتبر الشركة عن مسؤوليتها تجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس في سلوك خلقي من خلال التنمية المستدامة، بما فيها الصحة ورفاهية الموظفين والأخذ بعين الاعتبار احترام القوانين الوطنية و مراعاة المعايير الدولية وجعلها ضمن ثقافة المنظمة وعلاقاتها، وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة وخلال عام ٢٠٢٣ استمرت المجموعة في العمل على تطوير وتحسين حياة العاملين سواء على الجانب المهني أو الشخصي من خلال:

- إطلاق أكاديمية التدريب والتطوير لشركة إي فاينانس التي تقدم ما يقارب من ١٥٠٠٠ برنامج تدريبي متنوع في مختلف مجالات الأعمال والتكنولوجيا.
- قدم فريق عمل التطوير المؤسسي مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية المختلفة والتي تشمل عدد من البرامج الفنية والمتخصصة.
- وكذلك الإختبارات القيادية اللازمة لعدد 31 موظف (مرشح للتوظيف) و عدد 59 موظف (مرشح للترقية)، بإستخدام أحدث أنواع الإختبارات من مقدم خدمة دولي معتمد.
- كما قدم أيضاً برنامج تنمية قدرات القيادة لعدد 59 موظف من مختلف الإدارات، تضمن البرنامج التدريبي أحدث الأساليب التدريبية في مجال تطوير القيادات.
- يتضمن ربط أهداف المجموعة بمؤشرات النتائج الرئيسية (KRIS) ومواءمة أهداف المجموعة مع تحديد ورصد المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على تحقيق تلك الأهداف. وتتضمن عمليتنا لربط أهداف المجموعة مع مؤشرات النتائج الرئيسية مجموعة من الخطوات ومن أهمها تحديد أهداف المجموعة (لكل شركة تابعة)، تحديد مؤشرات النتائج الرئيسية ، تحديد العقوبات ، المراقبة والإبلاغ، تحديد المخاطر الرئيسية، اتخاذ الإجراءات التصحيحية وذلك من خلال ربط أهداف المجموعة بمؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIS)، نقوم بتحديد وإدارة تحديد الأهداف الذكية بشكل استباقي والتأكد من أن إدارة المخاطر تصبح جزءاً لا يتجزأ من عمليات التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار للمجموعة، مما يعزز في النهاية تحقيق الأهداف المرجوة.

- تم تغيير طبيعة التعاقد مع منصة LinkedIn لخدمات التوظيف بما يشمل إضافة وإستحداث مزايا عدة أهمها إمكانية إستهداف الكوادر الفنية و الكفاءات النادرة بشكل أدق والمطلوب الإستحواذ عليها بشكل مباشر وبنفس التكلفة.
- تقديم فرص عادلة لكلاً من الجنسين، ويتم توظيف المرأة في مختلف الوظائف على مستوى إدارات وأقسام الشركة.
- تقديم برامج تدريبية وشهادات على أحدث التقنيات كجزء من رسالة الشركة (الاستثمار في الأفراد والتكنولوجيا).
- تم تدشين برنامج Health and Wellbeing بدءاً من إختيار مقدم خدمة جديد مروراً بتنفيذ خطة لرعاية الصحة البدنية والنفسية للعاملين عن طريق تقديم العديد من الخدمات والأستشارات الطبية والصحية .
- وفي ضوء التداخيات الإقتصادية التي تمر بها البلاد في أعقاب قرار البنك المركزي بالانتقال إلى "سعر صرف مرن بشكل دائم" حيث انخفض الجنيه المصري امام الدولار الأمريكي وما تبعه من إرتفاع التضخم بشكل غير مسبوق فقد تم عقد لجنة المزايا والتعويضات في يناير و نوفمبر من عام ٢٠٢٣ و تم تنفيذ توصيات اللجنة فيما يخص الزيادات السنوية و بدل غلاء المعيشة أو مقترح زيادة بدل الإنتقال للعاملين طبقاً للدراسة التي أعدت من كبرى الشركات العالمية في هذا المجال.

التوظيف للمشروعات الجديدة:

- في إطار دعم مجموعة إى فاينانس للتوجه الحكومي للتحول الرقمي وفصل مقدم الخدمة عن الجمهور قامت الشركة بالتعاون مع وزارة التضامن الإجتماعي خلال عام ٢٠٢٣ بتدشين فرعين جديدين لمراكز خدمات مصر الثابتة وهما فرع شرم الشيخ وفرع الإسكندرية حيث تم الإنتهاء من إختيار وتعيين فرق العمل المختصة لكل محافظة.
- كما تم تدشين مشروع خدمات مصر المتنقلة أيضاً بثلاث مواقع حيوية و هم الإسكندرية - الساحل الشمالي - مرسى مطروح خلال صيف ٢٠٢٣ و قد تم إختيار و تعيين الكفاءات المطلوبة خلال وقت قياسي.
- قامت الشركة خلال عام ٢٠٢٣ بتعيين أكثر من ١٠٠ موظف بمختلف الوظائف بالشركة منهم ٦٨ موظف تم جذبهم و الإستحواذ عليهم من كبرى الشركات المحلية و العالمية العاملة بالسوق المصري و خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، أمن المعلومات و تطوير البرمجيات.
- في إطار توجيهات مجلس الإدارة و الإدارة العليا بضرورة المحافظة على رأس المال البشري فقد تم تسريع وتيرة برنامج إحالة العمالة المنتدبة إلى عمالة دائمة بالشركة حيث تم مضاعفة أعداد المرشحين للإضمام للبرنامج و تم الإنتهاء من إحالة ٨٥ موظف للعمالة الدائمة بالشركة عوضاً عن ٥٤ موظف خلال عام ٢٠٢٣
- قد تبنت الشركة مبدأ الشمول لكافة طوائف العمالة بالدولة لذلك فقد تم مضاعفة عدد العمالة من ذوي الإحتياجات الخاصة وأصحاب الهمم خلال العام الحالي لتزيد بنسبه ٥٠٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠٢٢.
- إيماناً من الشركة بمبدأ التنوع فقد تم زيادة نسبة تمثيل المرأة داخل الشركة وخاصة بالوظائف الفنية بنسبة زيادة ٢٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠٢٢.
- وفيما يخص السلامة والصحة المهنية والبيئية تلتزم مجموعة إى فاينانس بتوفير بيئة عمل آمنة ضد أى مخاطر حيث يتم توفير أدوات التعقيم والكمادات و اجهزة قياس الحرارة، التأكيد والحرص علي سلامة أجهزة الحريق واللوحات الخاصة بنظام الحريق وصيانتها ومتابعتها. كما ان المبني حصل علي شهادة الدفاع المدني للتشغيل ضد خطر الحريق وتم إعتداد جميع الأنظمة الخاصة بالدفاع المدني حيث تم إعتداد خطة الإخلاء من الدفاع المدني لعام ٢٠٢٣ وإستكمال تدريب الموظفين علي أعمال الدفاع المدني ومخاطر الحريق وذلك من خلال تدريب الموظفين بالشركة ليصل عدد المتدربين ٢٤٠ موظف. كما نأكد على التزام المجموعة بالقوانين التي وضعها المشرع من اجل بيئة عمل آمنة ومنها (الوظاه الحرارية والبرودة - الاضاءة - الكهرباء الاستاتيكية والديناميكية)، تنفيذ إجراءات السلامة علي أساس علمي وفي لضمان استمرارية الاعمال بالمجموعة، توفير أدوات إطفاء الحريق بكميات كبير لتغطي كافة الأماكن، سهولة الوصول الي أدوات إطفاء الحريق، سرعة الإبلاغ عن حالات اصابات العمل والامراض المهنية، عمل تدريب لأعضاء لجان السلامة والصحة المهنية، عمل الكشف الطبي الدوري لجميع الموظفين، عمل إحلال وتجديد جميع الطفايات البودرة اليدوية والاوتوماتيك الموجودة بالشركة.
- يوجد بالمبنى حساسات للحركة مع الإضاءة لتوفير الطاقة، كما ان جميع وحدات الإضاءة بالشركة موفرة وصديقة للبيئة.

الإستدامة:

تهدف مجموعة إى فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية إحداث تأثير هادف على المجتمعات التي نخدمها من أجل دعم استدامة البيئات التي نعمل فيها من خلال الالتزام برؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

منهجنا نحو الاستدامة

بصفتها رائدًا في التحول الرقمي وعامل تمكين للشمول المالي، تدرك مجموعة "إي فاينانس" دورها الحاسم في دعم أجندة التنمية والاستدامة في مصر "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وتهدف المجموعة أيضًا إلى تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية من خلال ممارسات الأعمال العادلة والواعية والمستدامة التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

نظرًا للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة، سرعان ما أصبحت الاستدامة محور الاهتمام عبر جداول الأعمال العالمية وأطر السياسات الاقتصادية لضمان الازدهار طويل الأجل للدول والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، ونحن نؤمن إيمانًا راسخًا بأنه لكي تزدهر أي شركة، يجب أن تعمل بغرض إحداث تأثير هادف لا يفيد الموظفين والمستثمرين فحسب، بل يفيد أيضًا البيئة والمجتمعات التي تخدمها، وفي هذا الصدد تدرك مجموعة "إي فاينانس" أهمية تنفيذ الاستراتيجيات القائمة على مبادئ واعية بيئيًا واجتماعيًا لضمان أن كل مشروع تقوم به المجموعة يمهد الطريق لمستقبل أكثر استدامة.

على مر السنين، أدرجت "إي فاينانس" عناصر الاستدامة الرئيسية في استراتيجيتها، مما ساعد في توجيه نمو المجموعة حيث واصلت تطوير اللبنة الأساسية للاقتصاد الرقمي المالي في مصر، كما قامت المجموعة بموائمة استراتيجياتها التشغيلية مع معايير الاستدامة المعترف بها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ونظرًا لمكانتها الراسخة كرائد للشمول المالي والتحول الرقمي، فإن "إي فاينانس" في مكانة جيدة لمواصلة دعم وتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠.

تفخر المجموعة بالتأثير الإيجابي الذي أحدثته على المجتمعات التي خدمتها على مر السنين، وهي ملتزمة بنقل هذه النجاحات إلى أصحاب المصلحة في المستقبل، ولذلك تلزم "إي فاينانس" بإدراج قسمًا مخصصًا للاستدامة في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٣ لتسليط الضوء على جهود المجموعة حتى الآن في تمكين المجتمعات وتنفيذ مبادرات الاستدامة، تلزم المجموعة بتوسيع مبادئ إطار العمل البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) وتنفيذ المزيد من أدوات وسياسات المراقبة والتنفيذ، والتي ستعزز في نهاية المطاف استراتيجية الاستدامة الخاصة بها بالإضافة إلى قدراتها الشاملة على خلق تأثير هادف وطويل الأجل.

خدمات مستدامة

تركز رؤية مجموعة إي فاينانس على دعم رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات وتوطينها بكافة أجهزة الدولة المصرية المختلفة ويمثل التحول الرقمي وتوطين الصناعات التكنولوجية هدف استراتيجي من أهداف المجموعة، وبناءً عليه فقد قامت الشركة بزيادة استثماراتها في خدمات الحوسبة السحابية بشكل يخدم كل من أهداف المجموعة الاستراتيجية وأهداف الدولة المصرية وفي هذا السياق التزمت مجموعة إي فاينانس بتعزيز البنية التحتية لخدمات الحوسبة السحابية والسعي في توطينها من خلال الاستثمار في تحسين وزيادة القدرات بما يساهم في تقديم خدمات متفوقة ومستدامة ويعزز قدرات المجموعة على استيعاب مشروعات قومية ضخمة لدعم تطلعات الحكومة والمؤسسات الكبرى وذلك من خلال توفير خدمات الحوسبة السحابية محلياً ومعتمدة من كبرى الشركات العالمية (شهادة Sovereign Cloud من شركة VMware العالمية) والتي حصلت عليها الشركة خلال عام ٢٠٢٣ والتي تضمن تطبيق أفضل المعايير العالمية للسيادة الكاملة على البيانات والمنتجات الرقمية المقدمة على منصة الحوسبة السحابية للمجموعة، والجدير بالذكر أن مجموعة إي فاينانس قد حصدت العديد من الجوائز المرموقة خلال عام ٢٠٢٣ كأول مقدم خدمة في مصر و إفريقيا.

الإستدامة الإجتماعية

تتبنى الشركة استراتيجية التنمية المستدامة للمجموعة "رؤية مصر ٢٠٣٠" حيث تتخذ مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يهدف إلى تحسين جودة الحياة، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه مجموعة إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية على خمس محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: التعليم

قامت مجموعة إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية بتوقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التعليم العالي ومؤسسة صناع الخير للتنمية بدعم مبادرة " تكافؤ " الذي تقدمت بها مؤسسة صناع الخير للتنمية لتمويل منح كلية لسداد المصروفات عن ٢٠٠ طالب على مدار ٤ سنوات من الملتحقين بالجامعات ومساعدة المتعثرين عن سداد الرسوم على استكمال تعليمهم به؛ وذلك تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وتطبيق الهدف الرابع وذلك من خلال الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية حرصاً من الدولة على استحداث الجامعات التكنولوجية كمسار تعليمي جديد بتخصصات حديثة ترتبط كلها بخطط ومشروعات التنمية التي تتبناها الدولة، ويستهدف تخريج أجيال جديدة تمتلك مهارات تقنية متميزة في عالم الصناعة، وتواكب مهاراتهم متطلبات أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية وحيث افتتحت الدولة منذ عام ٢٠١٩ حتى الآن ١٠ جامعات تكنولوجية وهي جامعات حكومية تخصص ٨٠٪ من مقاعدها لطلاب التعليم الفني الحاصلين علي الثانوية الفنية ودبلومات المعاهد المتوسطة و ٢٠٪ من الثانوية العامة.

وحيث يبلغ عدد خريجي مدارس التعليم الفني والمعاهد الفنية المتوسطة سنوياً ما يزيد عن ٧٥٠ ألف طالب ويضم هذا المسار التعليمي بحسب آخر إحصاء لجهاز التعبئة والإحصاء أكثر من ٢ مليون طالب جانب كبير منهم من أبناء الطبقات الاجتماعية البسيطة غير القادرة علي تحمل مصروفات التعليم الثانوي ويعتبر هؤلاء طاقة بشرية مهجرة لا تستفيد الدولة منها لعدم صقل معلوماتهم المعرفية بالمهارات والتدريب الذي تفتقده المدارس المتوسطة، ويأتي الهدف الأسمى هو النهوض بالمجتمعات والوصول بأفرادها الي أفضل المستويات الممكنة، فقد قامت أيضاً المجموعة بتجديد وتجهيز معمل كمبيوتر داخل مدرسة الشيمي بقرية صفح بالفيوم، جزء من تطوير القرية وإهتمام المجموعة بالتعليم.

المحور الثاني: بنية تحتية أساسية

بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية، عملت مجموعة إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية على استكمال سعيها في دعم مشروعات البنية الأساسية التحتية من خلال مشروع تطوير وتأهيل قرية الصفح بمحافظة الفيوم. وقد قامت المجموعة تحت مبادرة سكن كريم بإعادة تأهيل ورفع كفاءة وتسقيف وتشطيب عدد من منازل الأسر الأكثر احتياجاً بالقرية، بإجمالي ٤٨ منزل.

المحور الثالث: تمكين إقتصادي وتمكين المرأة

إستثمرت مجموعة إي فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية في إنشاء مركز إستدامة بمحافظة الفيوم وتقرر اختيار عدد ٤ حرف لتنفيذها والتدريب عليها لتأهيل السيدات بالقرية والقرى المجاورة على اكتساب الخبرات لمساعدتهم على توفير العمل ومصادر الرزق المختلفة من خلال تعلم حرف جديدة، مراكز استدامة هي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قرى محافظات الجمهورية، وللمساعدة والحد من الهجرة إلى المدن، ولتوفير فرص عمل للمرأة الريفية بما يتناسب مع احتياجاتها واحتياجات أسرتها، وإحياء الحرف التراثية ودمجها مع الحرف التقليدية وتحولها لصناعات إبداعية قابلة للتوسع وتشغيل أكبر عدد من النساء داخلها في قلب القرى وبشكل مستدام يحافظ على البيئة، ولتحقيق رؤيتها في نشر مفهوم " الإنتاج والاستهلاك المسئولان " و " التنقل الحضري المستدام "، ومن هنا يأتي دور " مراكز الاستدامة " وأثرها على تغيير حياة الناس إلى الأفضل اقتصادياً، والذي تهدف مجموعة إي فاينانس من خلاله

للاستثمار في الإنسان وخاصة المرأة الريفية للنهوض بها إلى الإستقلالية المادية وتمكينها بالعديد من المهارات لتوفير حياة أفضل لها ولأسرتها، تتشابه رؤيتنا لمراكز " استدامة " مع سبعة من أهداف التنمية المستدامة ، وقد حرصنا من خلال كل ممارساتنا على تحقيق هذه الأهداف ، وهي كالآتي :

القضاء على الفقر :

هذا هو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ، وينشئ الفقر عن عدم وجود مصدر دخل مستدام لدى الفرد أو الأسرة ، ويتسبب الفقر في عدم حصول الأسر على الحد الأدنى للمعيشة ، وتقع معظم هذه الأسر في المناطق الريفية والمناطق المهمشة والمحرومة ، وهذه هي محل عملنا حيث نستهدف الريف المصري والقرى المهمشة والمحرومة ، ونستهدف المرأة المصرية وبخاصة المعيلة ، لذا نحاول أن نوفر لها فرص العيش والحياة الكريمة داخل قريتها ، لتجني الحد الأدنى من الدخل بالقرب من أبنائها ، ومن خلال مراكز استدامة التي نسعى لنشرها على مستوى الجمهورية نستهدف تحقيق ذلك.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد :

هذا هو الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة ، ويكون العمل اللائق من خلال توفير مساحة عمل آمنة ، وراتب يمثل الحد الأدنى ، وهذا ما نوفره داخل القرى المصرية حيث لا حاجة إلى الانتقال بالمواصلات بل يصبح الدخل هو صافي ما تحصل عليه السيدة دون وجود مصروفات أخرى متعلقة بالعمل ، ومن خلال توفير فرص العمل داخل القرى وتقليل نفقات الإنتاج ونفقات عمليات التشغيل نحقق المعادلة الصعبة وهي توفير فرص عمل لائقة مع نفقات قليلة ومنتج عالي الجودة ، بما يمكن المنتجات التي يتم إنتاجها داخل وحدات استدامة من المنافسة .

الحد من أوجه عدم المساواة :

هذا هو الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة ، ويكون ذلك بتوفير فرص التعلم والعمل للمرأة ، وفرص التعبير عن الذات علي قدم المساواة مع الرجال ، حيث نهدف من خلال دعم المرأة الريفية إلى الحد من أوجه عدم المساواة الناشئة عن الفرق في النوع الاجتماعي ، والتي تتوحش في المجتمعات الريفية على وجه التحديد ، كل ذلك مع مراعاة البعد الاجتماعي للقرى.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة:

هذا هو الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة ، ورغم أننا نعمل وبشكل أساسي في القرى إلا أن عملنا يحقق وبشكل مباشر هذا الهدف ، حيث الغرض من هذا الهدف هو معالجة الأضرار الناجمة عن نزوح البشر من القرى إلى المدن حيث فرص العمل والتعلم ، ويتسبب ذلك في زيادة البصمة الكربونية وزيادة نسبة تآثر هذه المجتمعات بالجوائح ، كجائحة كورونا نظراً لزيادة الأعداد وصعوبة فكرة التباعد ، ونحن في مراكز استدامة نستهدف بشكل أساسي توفير أكبر عدد من فرص العمل اللائقة داخل الريف بما يقلل من أعداد النازحين من الريف إلى المدن ، وهذا يسهم بشكل واضح في مساعدة الدولة والجهات الداعمة على تحقيق خططهم وأهدافهم لخلق مدن ومجتمعات محلية مستدامة .

الاستهلاك والإنتاج المستدام:

وهذا هو الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة . إن سياستنا في دراسة السوق والإنتاج الذي يعتمد جزء منه على العنصر البشري والعمل اليدوي ، واتباع سياسات الصفر نفايات وغيرها من السياسات ، بجانب تغليب أسلوب الإنتاج بالطلب ، يعزز من مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدام لدى العاملين في مراكز استدامة وعملائنا ، كما يحافظ ذلك على جميع الموارد بداية من الطاقة البشرية مروراً بالموارد والخامات المستخدمة وصولاً إلى تجنب البيئة المزيد من النفايات .

العمل المناخي :

وهذا هو الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة ، ونحقق هذا الهدف من خلال اتباع عدة ممارسات من شأنها الحفاظ على البيئة وتحقيق الكثير من مساعي العمل المناخي ، حيث تدار وحدات الإنتاج لدينا بالطاقة الشمسية ، بجانب انتقال جميع العاملين في وحدات الإنتاج إلى الوحدات على أقدامهم دون الحاجة لوسيلة مواصلات وذلك تقليلاً للبصمة الكربونية ، كما نتبع سياسات الصفر نفايات في جميع عملياتنا ، ونقوم بتوظيف الهارد والنفايات مهما كانت صغيرة من خلال عمليات إعادة التدوير المختلفة. قد تم اختيار الحرف لدينا بناء على عدة معايير ، يتم وضع أوزان نسبية لها لاختيار الحرف ، وهي كالآتي :

- حاجة السوق للمنتجات النهائية التي سيتم إنتاجها بعد مرحلة التدريب .
- قدرة العنصر البشري على تعلم الحرف التي سيتم التدريب عليها .
- توفر المادة الخام المستخدمة في عملية التدريب .
- توفر المدربين المحترفين وقدرتنا على نقلهم لمكان العمل ، أو توفير محل إقامة مناسب لهم .



المحور الرابع الصحة:

قامت مجموعة إي فاينانس بتمويل عدد ٢ قافلة طبية للكشف على صحة الأطفال بالمدارس، استهدفت القوافل عدد ١٢٠٠ طالب.

المحور الخامس: الرياضة :

أصبحت الرياضة جزء هام من أهداف التنمية المستدامة ومساهم رئيسي في تحقيق التنمية والسلام، نظراً لدورها في تشجيع التسامح والاحترام ومساهمتها في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات في بلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي. وفي هذا السياق، تسعى مجموعة إي فاينانس على دعم فرق كرة اليد المصرية والربط بين برامج الشباب والرياضة كجزء لا يتجزأ من أولوياتها الإنمائية، وتركز المجموعة في خططها على محورين، الأول هي الميزة التي تتمتع بها الرياضة في مواجهة تحديات التنمية الاجتماعية، والثاني هي مساهمة الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي الأهداف المتعلقة بالرعاية الصحية (الهدف ٣) والتعليم (الهدف ٤) والمساواة بين الجنسين (الهدف ٥) والإدماج الاجتماعي/أوجه عدم المساواة (الهدف ١٠) والسلام والأمن (الهدف ١٦)، وقد قامت مجموعة إي فاينانس برعاية شاملة للفرق الوطنية لكرة اليد للسنة الثانية على التوالي وتشمل فريق الرجال والسيدات وفرق الشباب وذوي القدرات الخاصة (فريق الكراسي المتحركة) والتي دعمت من خلالها الفرق في مشاركتها الدولية والمحلية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم فرض أي غرامة من قبل أي جهة رقابية خلال عام ٢٠٢٣ على الشركة كنتيجة لإلتزام الشركة بتطبيق المتطلبات القانونية والرقابية.

إبراهيم على سرحان

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



عصام فواز أمين فواز

المستشار القانوني



أسماء عبد المنعم الوكيل

مدير إدارة الحوكمة

